تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

Estimate the Long-term Relationship Between Tourism Investment and Economic Growth in Algeria, an Econometric Study Using the ARDL Model

ط.د.حمدي باشا وليد*

جامعة الشهيد العربي بن مهيدي أم البواقي

الجزائر

oualid.hemdi.bacha@univ-oeb.dz

كواشي مراد

جامعة الشهيد العربي بن مهيدي أم البواقي

الجزائر

kouachimourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

تاريخ القبول: 2021/03/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين حجم الإنفاق الاستثمار السياحي وحجم الناتج المحلي الإجمالي مقدرين بالدولار باستخدام بيانات السلسلة الزمنية السنوية من 1990 إلى غاية 2016، عن طريق اختبار الحدود بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين الاستثمار السياحي والناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن وجود علاقة قصيرة الاجل خلال فترة الدراسة. وبناء على النتائج، توصي الدراسة بضرورة زيادة حجم الاستثمار في القطاع السياحي لتحفيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ووضع سياسات سياحية تعمل على تحفيز البحث العلمي وتكوين المورد البشري من أجل استغلال أمثل للموارد السياحية.

الكلمات المفتاحية: اختبار الحدود؛ استثمار سياحي؛ علاقة طويلة الأجل؛ ناتج محلي إجمالي؛ نمو اقتصادي؛ نموذج ARDL.

Abstract :

The aim of this study is to test the long-run relationship between tourism investment and economic growth in Algeria by studying the relationship between the size of tourism investment spending and the size of GDP in dollars. We used in our testing the annual time series data from 1990 to 2016, which we acquired by testing the boundaries and applying the Autoregressive-Distributed Lag model (ARDL).

The results of the study showed that there is a long-run balance relationship with a positive statistical significance between tourism investment and gross domestic product, as well as a short-run relationship during the period of this study.

Based on the results, the study recommends the need to increase the investment in the tourism sector in order to stimulate long-run economic growth, and to develop tourism policies that encourage research scientific and human resource training, which guarantees an optimal use of tourism resources.

Key Words: ARDL model; Border test; Economic growth; GDP; Long-term relationship; Tourism investment.

JEL Classification: L83, O47.

* مرسل المقال: حمدي باشا وليد (*oualid.hemdi.bacha@univ-oeb.dz*)

المقدمة:

يعد الاستثمار مصدرا هاما لتوفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة من الدول، وذلك لما له من فاعلية وتأثير قوي على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وعلى الناتج المحلي الإجمالي بصفة خاصة، وتؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي، الذي يعد محصلة تضافر مجموعة من عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد، لذلك فإن الأثر التنموي والتوسعي للإنفاق الاستثماري هو التوسع في توظيف مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية وزيادة عوائدها وزيادة النمو الاقتصادي.

ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي في أي بلد من البلدان يتأثر بنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن نمو القطاعات الاقتصادية تختلف من قطاع إلى آخر لذلك فإن تأثيرها على نمو الناتج المحلي يختلف حسب تأثيرها ومساهمة كل قطاع، وبما أن القطاع السياحي هو أحد القطاعات الاقتصادية، وله تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي فقد اهتمت معظم دول العالم اهتماما شديدا بهذا القطاع، فقد نما هذا القطاع وتطور بشكل ملموس بهذا القطاع، حيث تعتمد بعض الدول بشكل رئيسي على القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

يلعب الاستثمار السياحي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، لكونه من أكثر القطاعات الاقتصادية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يحرك عجلة التنمية وينشرها في الأقاليم المختلفة، ويؤدي نمو القطاع السياحي إلى زيادة فرص العمل، وفتح المجال أمام تطور مهن جديدة، كما يساهم قطاع السياحة بفاعلية في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية للبلاد.

كما يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة، وينظر إلى الاستثمار السياحي على أنه المؤشر الحقيقي للتطور الاقتصادي وأحد الطرق الناجحة لاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

لقد أدركت الكثير من الدول ومنها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة أهمية القطاع السياحي في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي، وأولت أهمية قصوى لتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية، وتوفير العناصر الأساسية لتنشيط القطاع السياحي، ومن أهمها البنية الأساسية والاستقرار السياسي، ووضع السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى، التي تساعد على تنمية القطاع السياحي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **هل توجد علاقة توازنية بين الاستثمارات السياحية ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟**

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل في إطار سياسة التنويع الاقتصادي والبحث عن بدائل للريع البترولي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة التزامنية بين الاستثمار السياحي ممثلا بحجم الإنفاق الاستثماري السياحي والنمو الاقتصادي مقاسا بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باستخدام نموذج الفجوات

الزمنية الموزعة ARDL باستعمال اختبارات السكون واختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ للتوصل إلى العلاقات الطويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء عرض للدراسات القياسية السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي. وقد تم تقسيم هذه المقالات حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

- دراسة (دواح، حراث، و مخفي، 2017)، والتي هدفت إلى توضيح مساهمة الاستثمار السياحي وتفعيله في الجزائر، واستخدمت التحليل الكمي في توصيف وتقدير النموذج القياسي للعلاقة بين برامج الاستثمارات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكان من أبرز نتائجها العلاقة الجيدة بين كل من مؤشر الاستثمار السياحي وعدد المؤسسات السياحية من جهة والناتج المحلي الخام من جهة أخرى، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية السياحية.
- دراسة (عبد الرحمان و مدياني، 2017)، والتي هدفت إلى إبراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار السياحي في الجزائر، واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على برنامج EVIEWS، وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين قيمة الاستثمار السياحي ونسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج الإجمالي الحقيقي.
- دراسة (حراث و رمضاني، 2018)، وهدفت الدراسة إلى إيجاد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي باستخدام منهجية TODA AND YAMAMOTO، واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج التحليل الكمي، من أبرز نتائجها أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار السياحي إلى الناتج الداخلي الخام السياحي.
- دراسة (عبد القادر و شعبان شامي، 2020)، هدفت إلى تبيان أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(1995-201)، واستخدمت مجموعة من الأدوات الإحصائية، وتوصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين الاستثمار السياحي وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة: بما أن القطاع السياحي يلعب دورا أساسيا في رفد الاقتصاد في معظم دول العالم، أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لتنمية هذا القطاع عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري السياحي، ولذلك جاءت هذه الدراسة لاستقصاء و قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، لاختبار العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على اختبار الحدود في تقدير النموذج القياسي المزدوج للعلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل، لتوسيع نطاق التحليل وجعله أكثر واقعية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل تطورها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي باستخدام الأدوات الإحصائية وأساليب الاقتصاد القياسي وبالاعتماد على برنامج EVIEWS 10، لبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة التوازنية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في المدى البعيد باستخدام اختبار التكامل المشترك ومنهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث يعد هذا الاسلوب من الأساليب القياسية الحديثة نسبيا التي تم استخدامها من قبل (Pesaran, Shin et Smith) سنة 2001 في مجال الاقتصاد القياسي.

مصادر المعطيات: تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي والمنظمة العالمية للسياحة، الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعة التقليدية.

I. الأدبيات النظرية للدراسة:

1. ماهية الاستثمار السياحي:

يشمل مفهوم الاستثمار عند دارسي الاقتصاد السياحي تقييم المشروعات ودراسة الجدوى من حيث التوقعات لكل من النفقات والإيرادات وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة.

1.1. مفهوم الاستثمار السياحي:

ورد مفهوم الاستثمار السياحي ضمن العديد من أدبيات علم اقتصاد السياحة وفي العديد من المؤتمرات الدولية المهتمة بالتنمية والتطوير السياحي، ندرج أهمها كما يلي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة" (العاني، 2008، صفحة 19).

ويعرف كذلك على أنه:" ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة ... الخ" (الدباغ و خضير شبر، 2013، صفحة 134).

أما أشي فيرى أن مفهوم الاستثمار السياحي يعني الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة والتي هي متعددة ومتنوعة تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانيات الرئيسية لصناعة السياحة (Ashe, 2008, p. 8).

كما يعرف بأنه: "مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في

مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي" (مساني، 2019/2018، صفحة 209)

بناءات على التعاريف السابقة، تستخدم الدراسة التعريف الآتي كمفهوم إجرائي لعملية الاستثمار السياحي:

"هي مجموعة من السياسات المركبة والمتداخلة فيما بينها والتي تحدد جوانب ومجالات الإنفاق والتمويل الهادفة إلى تحسين نوعية المنتج السياحي لمواجهة الطلب على الخدمة السياحية بما يخدم أهداف السياحة المستدامة وبما يضمن زيادة القيمة المضافة على المستوى المالي".

2.1. خصائص الاستثمار السياحي:

يمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بجملة من الخصائص، تتمثل أهمها في: (سعيداني، 2017)

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة، مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- الاستثمار السياحي لا يحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد أساسا على العنصر البشري؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

2. ماهية النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الهامة لقياس درجة نمو وتقدم اقتصاد أي دولة نامية كانت أم متطورة، حيث لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية دون تحقيق نسب مرتفعة ومستمرة في معدلات النمو الاقتصادي.

1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف مختلف الاقتصاديين والمفكرين، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها في ما يلي:

النمو الاقتصادي هو: "حصول زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي من فترة إلى أخرى في قطر اقتصادي ما، والناتج الداخلي الخام الحقيقي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والمقيمة بأسعار سنة الأساس(الأسعار الثابتة) وليس الأسعار السائدة (الأسعار الجارية)" (دعمي، 2019، صفحة 824).

كما عرف النمو الاقتصادي على أنه:" الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي أو توسع دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يحقق عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، لإشباع حاجات الأفراد المتعددة والمتزايدة من خلال الموارد المتاحة النادرة، لذلك يسعى الإنسان إلى

السيطرة على الطبيعة وزيادة كفاءة استغلاله لهذه الموارد، بما يلبي الجزء الأكبر من احتياجاته التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات" (كرمين و بقبق، 2019، الصفحات 165-166).

ويعرف أيضا بأنه: "زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط اقتصادي معين" (العقون و بهناس، 2019، صفحة 80).

بصفة عامة، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهو ظاهرة طوية الأجل يمكن قياسها بعدة متغيرات كمية كمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2.2. أهمية النمو الاقتصادي:

تتجلى أهمية النمو الاقتصادي في النقاط التالية: (نعوم، 2017)

- زيادة قيمة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- المساعدة في تخفيض نسبة البطالة؛
- الحرص على تحسين مستويات الصحة، التعليم والظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع؛
- التقليل من نسب العجز المالي في ميزانية الدولة؛
- دعم ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

II.التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة::

نتناول فيما يلي تحليل تطور حجم الاستثمارات السياحية والنمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2016.

1. تحليل تطور حجم الإنفاق الاستثماري السياحي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2016:

إن الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، إلا أن الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية، رغم القدرات البشرية والمادية التي يمتلكها ورغم المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة، والتي لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة، فالسياحة تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب القطاعات حسب حجم المبالغ الاستثمارية التي منحت للقطاع والتي تشهد تذبذبا خلال الفترة 1990-2016، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل 01: "تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"

الوحدة: دولار

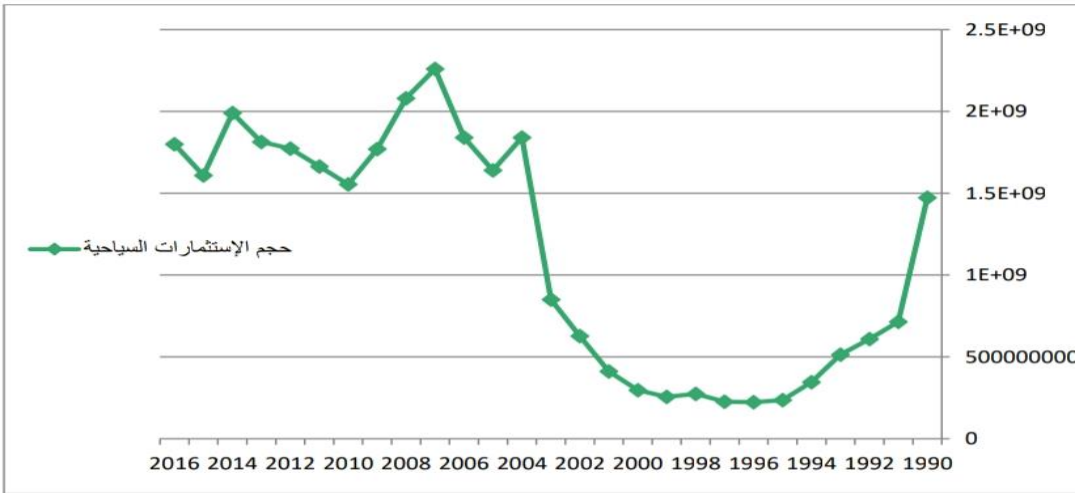

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL، اعتمادا على (الملحق 01)

من خلال الشكل يتضح ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة 1990-2000 حيث لم تتعدى في أحسن الظروف 715 مليون دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني، والظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خاصة الأمنية منها وعدم الاستقرار السياسي التي انعكست سلبا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة من جهة، وتراجع مداخيل الدولة من قطاع المحروقات وانعكاساتها على مجمل الاستثمارات من جهة أخرى.

وخلال القترة: 2000-2016 ونتيجة لارتفاع المداخيل البترولية وتوجيها في شكل برامج تنموية ومشاريع استثمارية لجميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي، عرفت الاستثمارات السياحية نموا معتبرا حيث بلغت أكبر قيمة لها مقدرة بـ 2.26 مليار دولار سنة 2017، حيث سجلت قبل ذلك انخفاضات متتالية في قيمة الاستثمارات السياحية سنوات 2008، 2009 و2010، نتيجة الأزمة المالية سنة 2008 والانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 2014.

2. تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

يمكن تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، ويتجسد ذلك من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم (02)، وتطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر كما هو موضح في الشكل رقم (03)، على التوالي.

شكل 02: "تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"

الوحدة: الدولار

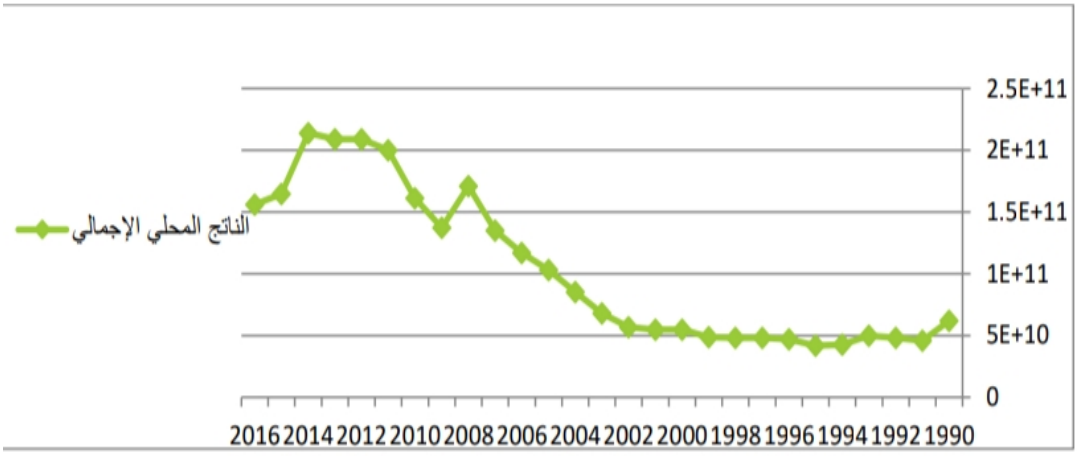

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL، اعتمادا على (الملحق 01)

شكل 03: "تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"

الوحدة: %

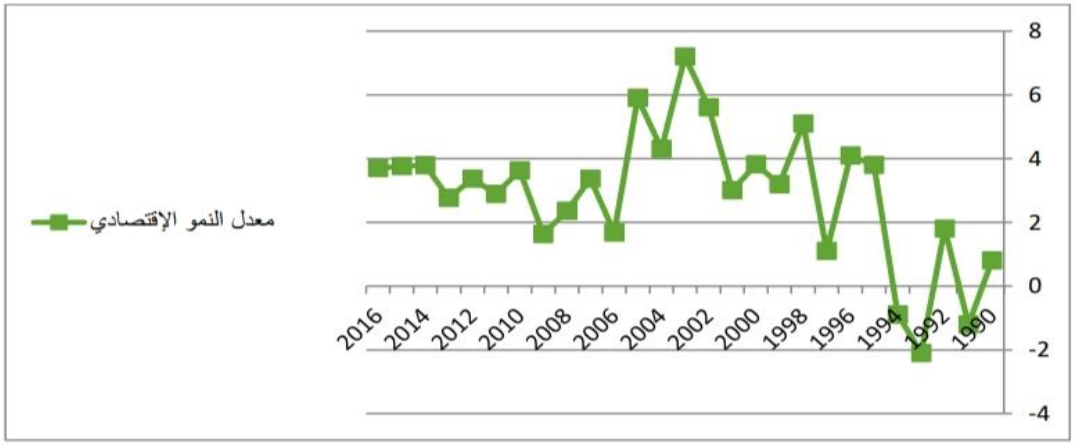

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL، اعتمادا على (الملحق 01)

يتبين من خلال الشكل رقم (02) أن هناك تطور مستمر في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، ولتحسن أسعار النفط في السوق العالمية وقيام الحكومة بإطلاق برامج تنموية لدعم الإنعاش الاقتصادي، إذ تطور حجم هذا الناتج من 62.05 مليار دولار سنة 1990، إلى 159.05 مليار دولار سنة 2016 ، غير أنه سجل انخفاضا سنتي 2009 و2015، وهذا راجع إلى آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، بالإضافة إلى الهبوط الحاد والمستمر في أسعار البترول أواخر سنة 2014.

كما يوضح الشكل رقم (03) أن معدلات النمو الاقتصادي سجلت تذبذبا نتيجة التقلبات في أسعار النفط، حيث سجل النمو الاقتصادي في الفترة من 1990 إلى 1994 معدلات منخفضة وسالبة تراوحت بين -2.1% و-0.9% ، نتيجة للأزمة النفطية أواخر الثمانينات وتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية بداية التسعينات، أما في الفترة 1995 إلى 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات التي سبقتها إذ بلغت نسبة 5.1% سنة 1998، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط، وفي مطلع الألفية الجديدة سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا نتيجة تحسن أسعار النفط، وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة ممثلة في برامج إنعاش الاقتصاد وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014 (العقون و بهناس، 2019)، فقد سجل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 7.2% سنة 2003، كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و2009 إذ بلغ نسبة 2.3% و1.6% على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة، أما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة فقد كانت المعدلات شبه مستقرة إذ بلغت النسب 3.8%، 3.7%، 3.3% خلال السنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي.

III. قياس العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

لغرض دراسة العلاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2016، كما قمنا بتحديد المتغيرات الأساسية المؤثرة في الظاهرة المدروسة كخطوة مهمة لإعداد النماذج القياسية.

المتغير التابع/ الناتج المحلي الإجمالي (GPD):" هو القيمة النقدية لإجمالي السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة"، معبرا عنه بالدولار كمقياس للنمو الاقتصادي والذي يقاس باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

المتغير المستقل/الاستثمار السياحي (IT): حيث تم الاستعانة بإجمالي الإنفاق الاستثماري السياحي كمقياس نقدي معبرا عنه بالدولار كتغير مفسر.

1. اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test) (ADF) و(PP):

يتم اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، من خلال اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي–فولر الموسع، واختبار فيليبس بيرون والذين يقومان على اختبار الفرضية التالية:

H0: الفرضية الصفرية: وجود جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1: الفرضية البديلة: لا يوجد جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

و نظرا لأهمية اختيار درجة الإبطاء المثلى في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، يتم الاستعانة بمعيار SHWARZ (SC) ومعيار AKAIKE (AIC) ، وقد أكدا أن فترة الإبطاء المثلى هي: P=1.

جدول 01: "تحديد درجة الإبطاء المثلى في نموذج UECM"

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP IT						
Exogenous variables: C						
Date: 04/12/20 Time: 21:04						
Sample: 1990 2016						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-1091.810	NA	6.96e+38	95.11392	95.21266	95.13876
1	-1051.299	70.45328*	2.92e+37*	91.93909*	92.23530*	92.01358*
2	-1051.257	0.067276	4.16e+37	92.28317	92.77687	92.40734
3	-1048.372	4.013147	4.70e+37	92.38018	93.07135	92.55401
4	-1041.813	7.984566	3.95e+37	92.15768	93.04633	92.38117

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولا، وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفرق الأول وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر وحدة إذا كانت القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، ونقبل الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 (بسطالي و نويبات، 2020)

جدول 02: "نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي– فولر الموسع)"

المتغير	المستوى		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى 5%	القيمة الجدولية عند مستوى 10%	القيمة الاحتمالية للاختبار
GDP	عند المستوى	*	-2.023251	-3.595026	-3.233456	0.5620
		**	-0.625387	-2.981038	-2.629906	0.8483
		***	0.522880	-1.954414	-1.609329	0.8221
	الفرق الأول	*	-4.385543	-3.603202	-30238054	0.0098
		**	-4.520901	-2.986225	-2.632604	0.0015
		***	-4.377756	-1.955020	-1.609070	0.0001
IT	عند المستوى	*	-3.024563	-3.595026	-3.233456	0.1449
		**	-0.911178	-2.981038	-2.629906	0.7683
		***	-0.319459	-1.954414	-1.609329	0.5605
	الفرق الأول	*	-4.996377	-3.603202	-3.238054	0.0025
		**	-5.150956	-2.986225	-2.632604	0.0003
		***	-5.181170	-1.955020	-1.609070	0.0000

(*) نموذج اتجاه عام وثابت، (**) نموذج ثابت أ والقاطع فقط، (***)بدون المركبتين

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

جدول 03: نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس بيرون)

المتغير	المستوى		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى 5%	القيمة الجدولية عند مستوى 10%	القيمة الاحتمالية للاختبار
GDP	عند المستوى	*	-2.111807	-3.595026	-3.233456	0.5157
		**	-0.664404	-2.981038	-2.629906	0.8388
		***	0.464952	-1.954414	-1.609329	0.8082
	الفرق الأول	*	-4.384861	-3.603202	-3.238054	0.0098
		**	-4.521129	-2.986225	-2.632604	0.0015
		***	-4.378799	-1.955020	-1.609070	0.0001
IT	عند المستوى	*	-3.004149	-3.595026	-3.233456	0.1500
		**	-0.977656	-2.981038	-2.629906	0.7458
		***	-0.355277	-1.954414	-1.609329	0.5469
	الفرق الأول	*	-5.009772	-3.603202	-3.238054	0.0024
		**	-5.175203	-2.986225	-2.632604	0.0003
		***	-5.194649	-1.955020	-1.609070	0.0000

(*) نموذج اتجاه عام وثابت، (**) نموذج ثابت أ والقاطع فقط، (***)بدون المركبتين

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

تشير النتائج أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في الجدول رقم (02)، إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر للوحدة أي عدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أما عند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 5% أو10%، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

كما أشارت أيضا نتائج اختبار فيليبس- بيرون في الجدول رقم (03) إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أصبحت ساكنة، وهذه النتائج مطابقة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

وهذا يثبت أن سلسلتي الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق الاستثماري السياحي متكاملين من الدرجة الأولى ما يعني أن لهما نفس درجة التكامل، مما يدل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

2. اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك BOUND TEST ونموذج تصحيح الخطأ ECM:

الخطوة الثانية في التحليل هي إجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الاستثمار السياحي (IT) والنمو الاقتصادي لـ(GDP)، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى فهذا يعني أنها ربما تكون متكاملة من الدرجة الأولى، أي I(1) أو أعلى.

وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فهذا يعني أن السلسلتين تتحركان معاً عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach.

(PESARAN, SHIN, & SMITH, 2001).

1.2. اختبار الحدود BOUND TEST:

من خلال نتائج اختبار السكون تبين وجود استقرار في السلسلتين الزمنيتين عند الفرق الأول، الأمر الذي يؤكد إمكانية تقدير النموذج باستخدام منهج التكامل المشترك وفقا لاختبار الحدود، مع تحديد درجة الإبطاء المثلى ARDL(1.0)، والموضحة في الملحق (02)، حيث نميز بين فرضيتين:

H0: الفرضية العدمية والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت F المحسوبة أقل من F الإحصائية I1 BOUND.

H1: الفرضية البديلة والتي تدل على علاقة طويلة الأجل من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت F المحسوبة أكبر من F الإحصائية I1 BOUND.

جدول 04: "اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك BOUND TEST"

ARDL Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Date: 04/13/20 Time: 22:33				
Sample: 1990 2016				
Included observations: 26				
F-Bound Test		**NULL Hypothesis: NO levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	5.303826	10%	2.44	3.28
K	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F-STATISTIC=5.303826 المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى I1 BOUND عند مستوى معنوية: 10% و5% و2.5%، في هذه الحالة تقوم برفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل من المتغير المفسر (الاستثمار السياحي) باتجاه المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي، وباستعمال برمجية EVIEWS 10، بإمكاننا تقدير معلمات النموذج المدى القصير في كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 05: "نتائج التقدير وفق طريقة ARDL"

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 04/13/20 Time: 20:57				
Sample (adjusted): 1991 2016				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IT				
Fixed regressors:				
Number of models evalulated: 2				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GDP(-1)	0.774437	0.080091	9.669519	0.0000
IT	22.62181	7.071639	3.198949	0.0039
R-squared	0.937930	**Mean dependent var**		1.04E+11
Adjusted R-squared	0.935344	**S.D. dependent var**		6.27E+10
S.E. of regression	1.59E+10	**Akaike info criterion**		49.89511
Sum squared resid	6.09E+21	**Schwarz criterion**		49.99188
Log likelihood	-646.6364	**Hannan-Quinn criter.**		49.92297
Durbin-Watson stat	1.816274			

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر وذلك من خلال معامل التحديد (R^2=0.937930) أي أن النموذج يفسر 93 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، و7% تمثل نسبة مقدار الخطأ أو راجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية. وعليه تقدير نموذج الأجل القصير كما يلي:

$$GDP = 0.77^{*}GDP(-1) + 22.62^{*}IT$$

2.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM ومعادلة التكامل المشترك للأجل الطويل ARDL LONG RUN FORM:

نقوم بتقدير معامل تصحيح الخطأ باستعمال ARDL-ECM REGRESSION، مع التركيز على معلمات النموذج ، مع ضرورة تحقق شرطان وهو أن يكون cointEq(-1) بإشارة سالبة بالإضافة إلى معنويته، والنتائج موضحة في الجدول التالي.

جدول 06: "نموذج تصحيح الخطأ ومعادلة الأجل الطويل"

ARDL Error Correction Regression and Long Run Form				
Dependent Variable : D(GDP)				
Selected Model : ARDL(1, 0)				
Date : 04/15/20 Time : 02 :48				
Sample : 1990 2016				
ECM Regression				
Case 1 : No Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CointEq(-1)*	-0.225563	0.067857	-3.324100	0.0028
R-squared	0.278588	**Mean dependent var**		3.62^{E}+09
Adjusted R-squared	0.278588	**S.D. dependent var**		1.84^{E}+10
S.E. of regression	1.56^{E}+10	**Akaike info criterion**		49.81818
Sum squared resid	6.09^{E}+21	**Schwarz criterion**		49.86657
Log likelihood	-646.6364	**Hannan-Quinn criter.**		49.83212
Durbin-Watson stat	1.816274			
Levels Equation				
Case 1 : No Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
IT	100.2905	11.99538	8.360757	0.0000
EC = GDP – (100.2905*IT)				

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

يتضح من خلال الجدول أنه يمكن قبول معامل حد الخطأ عند مستوى معنوية 5% وحتى 1%، أي له دلالة إحصائية ومقبول اقتصاديا، كما أن إشارته السالبة (-0.22556) تشير إلى قوة الإرجاع ووجود آلية لتصحيح الخطأ، وقيمته تدل إلى أن أي اختلال في الأجل القصير يتم تعديله في الفترة الموالية، يعني أن 22% من عدم

التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل كل ثلاثة أشهر تقريبا أي أربع مرات ونصف في السنة (1/0.22=4.5).

ومن خلال الجدول يمكن صياغة معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل ونموذج الأجل القصير في معادلة واحدة كالآتي: $$D(GDP) = -0.22*(GDP - (100.29*IT(-1)) + 22.62*IT^{**})$$

بالنسبة للاستثمار السياحي فإشارته موجبة، وهذا ما يعكس صحة الفرضية المطروحة، وهذا يعني تأثر النمو الاقتصادي إيجابا بالاستثمار في القطاع السياحي، كما أن prob=0.0000 أقل من 5%، معناه مؤشر الاستثمارات السياحية له معنوية إحصائية.

3.2. التفسير الاقتصادي للنموذج القياسي:

إن القطاع السياحي وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى يحتل مكانة هامة في أي اقتصاد وطني على اعتبار أنه المحرك الجديد للتنمية المستدامة، وهذا من خلال دوره البارز والفعال في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إلا أن عائدات السياحة والاستثمارات السياحية في الجزائر تساهم بنسبة ضئيلة جدا ودون المستوى خلال فترة الدراسة، لا تكاد تعد في تفسير النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويفسر ذلك بطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%، و في ظل تقلبات أسعار النفط و انخفاض عائدات البترول، وعليه لا يمكن القطاع السياحي أن يساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي أو حتى في متغيرات أخرى كالميزانية العامة للدولة، غير أن زيادة حجم الاستثمارات السياحية يمكن أن يخلق قيمة مضافة في القطاع السياحي ومنه زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و هو ما يظهر جليا في ضعف حجم الاستثمارات والميزانية السنوية المخصصة لتسيير للقطاع السياحي في الجزئر مقارنة مع دول أخرى مجاورة كتونس، مصر والمغرب، التي تعمل على توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية وإنشاء الشركات الدولية للفنادق والمنتجعات السياحية، والاعتماد على الوكلاء السياحيين العالميين، وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين ذوي الخبرة والمهارة في العمل السياحي، نظرا لتنوع الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي وقطاع الخدمات.

كما أظهر النموذج القياسي وجود علاقة توازنية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي مقاسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتطابق مع نتائج دراسات سابقة، (دواح، حراث، و مخفي، 2017)، حيث أظهرت نتائجها أن معامل مؤشر عدد المؤسسات السياحية والفندقية في الجزائر إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام والاستثمار السياحي، حيث كلما ارتفع عدد المؤسسات السياحية بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج الداخلي الخام ستزداد بـ 6896.34 وحدة.

وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية حيث أنه كلما ارتفع حجم الاستثمارات السياحية بوحدة واحدة سوف يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بـ100.29 دولار في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.

كما أظهر تحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي تأكيدا لفرضية النمو الذي تقوده السياحة، من خلال الأدلة التجريبية عن قدرة القطاع السياحي في تعزيز النمو الاقتصادي، مما يمنح معدي السياسات السياحية في الجزائر مجال حيوي لاتخاذ القرارات المناسبة لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع السياحي قصد توسيع القاعدة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد السياحية وتحسين جودة خدمات الهياكل والمنشآت السياحية المتوفرة.

3. الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

لمعرفة ما إذا كان النموذج صحيح ويخلو من المشاكل القياسية ويمكن الاعتماد عليه في التشخيص والتحليل الاقتصادي السليم نقوم ببعض الاختبارات التالية:

1.3. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (LM TEST):

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في بواقي معادلة الانحدار، نستعمل اختبار (LM TEST)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 07: "نتيجة اختبار الارتباط الذاتي (1)LM TEST"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.070998	**Prob. F(2,22)**	0.9317
Obs*R-squared	0.166737	**Prob. Chi-Square(2)**	0.9200

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

يشير الاختبار إلى أن قيمة احتمالية F الإحصائية تساوي 0.93>0.05، مما يجعلنا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

2.3. اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test ARCH):

باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH TEST) للتحقق من فرضية تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 08: "نتيجة اختبار عدم ثبات التباين (1) ARCH TEST"

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.619971	**Prob. F(1,23)**	0.4391
Obs*R-squared	0.656194	**Prob. Chi-Square(1)**	0.4179

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

يشير الاختبار بأن قيمة احتمالية F الإحصائية تساوي 0.43>0.05، مما يجعلنا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

3.3. إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (JARQUE-BERA):

للتأكد من أن بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا، نستعمل اختبار كل من معامل الالتواء ومعامل التفلطح وإحصائية جاك بيرا (JAQUE-BERA)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

شكل 04: "نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي"

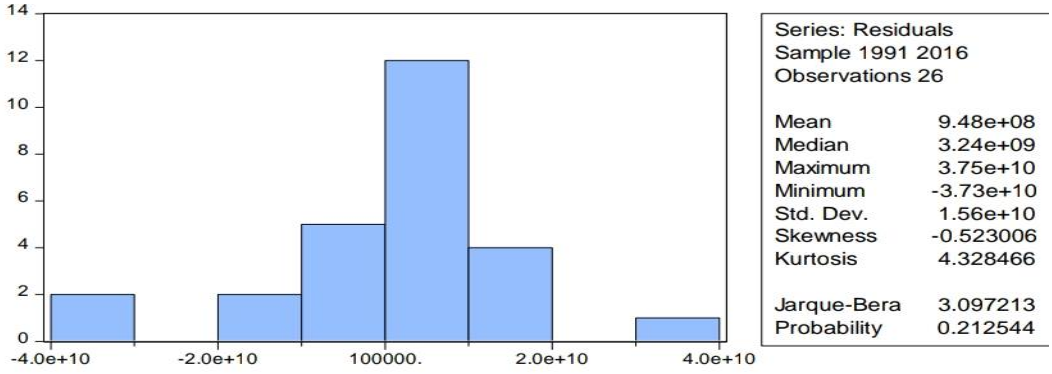

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

يتضح من خلال الشكل البياني أن قيمة (JB) تساوي 3.09 باحتمالية قدرها 0.21، وهي قيمة أكبر من مختلف درجات المعنوية 1% ،5% ، 10%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا، وبالتالي يمكن قبول النموذج إحصائيا.

4.3. اختبار نوع الشكل الدالي (RAMSEY RESET TEST):

للتأكد من المواصفات العامة لمعادلة الانحدار، ومدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقترح نستخدم اختبار (RAMSEY TEST)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

جدول 09: "اختبار الشكل الدالي للنموذج"

Ramsay RESET Test			
Equation: EQ05			
Spécification: GDP GDP(-1) IT			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	**df**	**Probability**
t-statistic	0.669070	23	0.5101
F-statistic	0.447655	(1, 23)	0.5101

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات برنامج: EVIEWS 10

يبين اختبار (RAMSEY) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، والدليل أن القيمة الاحتمالية لـ F الإحصائية تساوي 0.51 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإن النموذج صحيح وملائم.

وبما أن بواقي النموذج المقدر متماثلة (لها نفس التباين ومستقلة فيما بينها)، فإنه بإمكاننا الاعتماد على معادلة الانحدار الذاتي في تفسير الأثر الذي يسببه الاستثمار السياحي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذا يعني أن النموذج المقدر صالح للتفسير، بعد أن تحققنا من الاختبارات الإحصائية لمعالمه (اختبارات الدرجة الأولى) والاختبارات القياسية للبواقي (اختبارات الدرجة الثانية).

الخاتمة:

بناءً على نتائج التحليل القياسي للمعادلات التي هدفت إلى استقصاء العلاقة الطويلة الأجل بين حجم الإنفاق الاستثماري السياحي والنمو الاقتصادي ممثلا بحجم بالناتج المحلي الإجمالي مقاسين بالدولار بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، باستخدام بيانات السلسلة الزمنية السنوية من 1990 إلى غاية 2016، توصلنا إلى النتائج التالية:

- استعمال نموذج فترات الإبطاء الزمني في تحليل الانحدار يوسع نطاق التحليل ويجعله أكثر واقعية ويسهم في اتخاذ قرارات صائبة من قبل المسؤولين في تخصيص الموارد السياحية، وهو ما ساعدنا في تشخيص أهمية الاستثمار السياحي في زيادة نسبة مساهمة القطاع السياحي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومنه تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل الوطني.
- أثبتت نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغير الدراسة وباستخدام الاختبارين ADF وPP أنها غير مستقرة عند مستواها الأصلي ومستقرة عند الفرق الأول.
- بعد القيام بتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء أكدت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية موجبة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع فرضية الدراسة.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، حيث كلما زاد حجم الاستثمار السياحي بوحدة واحدة يزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100 دولار في المدى الطويل.
- من خلال قيامنا بعدة اختبارات تشخيصية تأكدنا من جودة النموذج المستخدم في التحليل، وخلوه من المشاكل القياسية، وذلك باستخدام كل من اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء LM، اختبار عدم ثبات التباين، واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (JARQUE-BERA)
- معامل حد تصحيح الخطأ ذو معنوية عالية (0.0028) عند مستوى معنوية 5%، وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.
- تشير المعلمة (-0.225363) في نموذج دراستنا أن يعني أن 22% من عدم التوازن يتم تصحيحه من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل كل ثلاثة أشهر تقريبا أي أربع مرات ونصف في السنة.
- من خلال تقدير نموذج ARDL، و بناء على نتائج الاختبارات تبين لنا وجود علاقة طردية بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل.

ومن أجل زيادة مساهمة الاستثمار السياحي في تحسين النمو الاقتصادي في المدى الطويل نقترح التوصيات التالية:

- صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع السياحي؛
- ضرورة التأثير على قرارات الاستثمار في القطاع السياحي لتحفيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
- وضع سياسات سياحية لتحفيز البحث العلمي، وتكوين المورد البشري للاستغلال الأمثل للموارد السياحية؛
- إنشاء مؤسسة مالية تتكفل بمنح الائتمان المصرفي للقطاع السياحي، ومنح قروض مدعمة ومنخفضة الفائدة لتشجيع المستثمرين في تمويل مشروعاتهم الاستثمارية السياحية؛
- منح امتيازات مالية وتخفيضات جبائيه للمستثمرين في القطاع السياحي؛
- العمل على زيادة حجم الاستثمارات في القطاع السياحي، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، لدعم البنية التحتية وإنشاء الهياكل القاعدية للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به، نظرا لكون القطاع السياحي يتميز بالتشابكات الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، لزيادة مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وتوفير بدائل تنموية والتنويع الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

- إسماعيل الدباغ، وإلهام خضير شبر. (2013). مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل. عمان، الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال
- الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.
- مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 11(01)، الصفحات 55-74.
- حنان حراث، ومحمد رمضاني. (2018). دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في
- الجزائر. مجلة البشائر الإقتصادية، 4(2)، الصفحات 134-146.
- دحمان عبد القادر، ورشيدة شعبان شامي. (أكتوبر, 2020). أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017). مجلة الإقتصاد الجديد، 11(1)، الصفحات 299-316.
- رشيد سعيداني. (جوان, 2017). أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-. مجلة
- البشائر الإقتصادية، 3(2)، الصفحات 1-16.
- رعد مجيد العاني. (2008). الإستثمار والتسويق السياحي. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- سميرة كرمين، وليلى اسمهان بقبق. (أوت, 2019). العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016). مجلة البشائر الإقتصادية، 5(2)، الصفحات 160-176.

- صورية مساني. (2019/2018). الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة لحالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01.
- عائشة دواح، حنان حراث، وأمين مخفي. (2017). تقييم آثار برامج الاستثمارات السياحية على النمو
- الاقتصادي الجزائري: دراسة تحليلية قياسية (1990-2013). مجلة "دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية"،
- 06(02)، الصفحات 547-566.
- عبد الجبار العقون، والعباس بهناس. (أوت, 2019). تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL. مجلة البشائر الإقتصادية، 5(2)، الصفحات 77-95.
- عبد العزيز نعوم. (2017). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970-
- 2013). مجلة الباحث(17)، الصفحات 225-235.
- عبد القادر عبد الرحمان، ومحمد مدياني. (سبتمبر, 2017). أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية(48)، الصفحات 511-531.
- محمد دعمي. (أوت, 2019). مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. مجلة البشائر الإقتصادية، 5(2)، الصفحات 817-835.
- John W Ashe .(2008) .Tourism Investment as a Tool for Development and Poverty Reduction .New York ،USA: Henley Media Group Limited.
- PESARAN, H., SHIN, Y., & SMITH, R. (2001). Bounds Testing Approaches to The Analysis of level Relationships. Journal of Applied Econometrics(16), pp. 289-326.

قائمة الملاحق

الملحق 1: "السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة" الوحدة: دولار

السنة	الاستثمارات السياحية (IT)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	نسبة النمو الاقتصادي (%)
1990	1473000000	62045099643	0.8
1991	715000000	45715367087	-1.2
1992	609000000	48003298223	1.8
1993	514000000	49946455211	-2.1
1994	345000000	42542571306	-0.9
1995	236000000	41764052458	3.8
1996	223000000	46941496780	14.
1997	226000000	48177862502	1.1
1998	274000000	48187747529	15.
1999	256000000	48640574567	3.2
2000	297000000	54790245601	3.82
2001	412000000	54744714396	3.01
2002	628000000	56760288974	5.61
2003	850000000	67863829880	7.2
2004	1840000000	85324998814	4.3
2005	1640000000	103198000000	5.91
2006	1840000000	117027000000	1.68
2007	2260000000	134977000000	3.37
2008	2080000000	171001000000	2.36
2009	1770000000	137211000000	1.63
2010	1554000000	161207000000	3.63
2011	1664000000	200013000000	2.89
2012	1774000000	209047000000	3.37
2013	1814000000	209047000000	2.77
2014	1991000000	213983000000	3.79
2015	1609000000	164779000000	3.76
2016	1800000000	156080000000	3.7

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مستوي عادل، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2016، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2018-2019. ص: 196.

- بيانات البنك الدولي، https://data,albankaldawli,org، تاريخ الاطلاع: 2020/04/10.
- https://knoema.com/atlas/Algeria/topics , consulter le : 10/04/2020.

الملحق 2: "النموذج الملائم لتقدير العلاقة طويلة الأجل وفق معيار (AKAIKE(AIC"

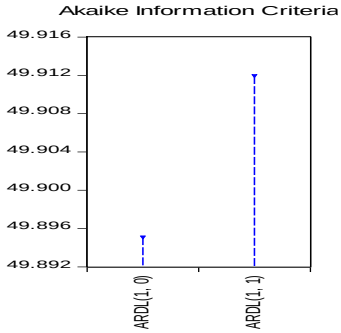

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10